



اطلمت لجنتنا المالية على كتاب مدير تدقيق وتحقيق الحسابات رقم ٣-١-٣٣ - ٧٩٤٦ تاريخ ٢٠ _ ٩ _ ١٩٣٣ الذي رى فيه ان الطلبات المبينة في الفقرات (آ وب وج ود وه و . و) من المادة الرابعة من نظام الاذونات والحوالات البريدية الداخلية لسنة ١٩٣١ تابعة لرسم الدمنة المنصوص عليه في الفقرة ٥٣ من ألمادة التاسمة من قانون الدمنة وللطابع الحجازي المنسوس عليه في الارادة السامية المؤرخة في ١٧ تشرين ثاني سنة ٣١٨ باعتبارها طلبات تتملق بمصالح الافراد الشخصية وان الطلب المبين في الفقرة (ز) من المادة المذكورة من النظام المذكور تابع لرسم الدمغة المنصوص عليه في الفقرة (٩٩) من المادة التاسعة من القانون المذكور. ولدى المذاكرة ظهر ان الطلبات المبحوث عنها أنما تنظم وتقدم بناء على نظام خاص اصدرته دائرة البرق والبريد العامة وفق عاذج خاصة وذلك من اجل الاستناد اليها في استيفاء الرــوم القانونية التي عينت في النظام المذكور والمها ليست من نوع الطلبات المنصوص عليهافي الفقر تين ٥٣ و ٩٩ من المادة التاسعة من

القانون المذَّكور ولا في الارادة الساميَّة المعوث عنها . لذلك ترى اللجنة ان لاحاجة لالصاق شيء من الطوابع عليها وعرض ذلك على مدير الخزينة ليأمر

رئيس اللحنة المالية

ان يطلع عليها خلال ساعات الدوام الرسمية.

صادر بموجب المادة الثالثة (المعدلة) من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ عملا بنص الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ اعلن أني بعد مروو خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ساقدم طلبا الى الحبلس التنفيذي لاصدار قرار بان امتلاك قطعة ارض تسمى (الملمب الشالي) في موقع الآثار في جرش ومساحتها (١) دونم واحد و(٩٩٥) مترا مربعا هو (مشروع للمنفعة العامة) بالمنى المقصود في قانون الاستملاك . ان خريطة الارض المبحوث عمها موجودة في دائرة الاراضي ودائرة قائمقام جرش ويمكن لمن شاء



